السياسة المالية والاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الامني

الاسباب وسبل المعالجة

د.سعد عطية حمد الموسى

مدرس المالية العامة والتشريع المالي

كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

المقدمة

لا يخفى على احد الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي يملكها العراق إذ يبلغ احتياطيه من النفط ما يناهز (141) مليار برميل[1]، ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي فيها (97.967) مليار دولار[2]، ولكنها في ذات الوقت يعاني من انهيار البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفساد الإداري والمالي وعدم وضوح الرؤية حول توزيع الثروات ، وهو ما جعل هذه الموارد الاقتصادية الكبيرة سبباً في اختلاف الفرقاء السياسيين حول طريقة إدارتها والاستفادة منها للنهوض بالمجتمع العراقي الجديد وإرساء قواعد الدولة القانونية المنشودة لينعكس بدوره على الجانب الأمني فيولد أزمة أمنية تتفاقم يوماً بعد يوم في الوقت الذي يفترض أن يكون العامل الاقتصادي سبباً في تقليص فجوة الخلافات وحجر الزاوية لإقامة دولة تنعم بالأمن والأمان.

1- للتحديد ينظر للموقع الإلكتروني الاتي:-

www.sotaliaq.com/mobile-news.php?id تاريخ الزيارة 15/9/2014 .

2- www.diwan-news.com/1102-11-html تاريخ الزيارة 2014/10/1 .

عليه ستتم الدراسة وفق الآتي :.

أولاً :. أهمية الدراسة :. تتجسد أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على الواقع الأمني في العراق اليوم والذي يشكل معضلة حقيقية تواجه جميع عناصر الدولة من شعب وإقليم وسلطة سياسية وتتطلب حلول عاجلة وناجعة ، وإلا فلا تقدم باتجاه إقامة دولة تؤمن بالديمقراطية والحرية والنزاهة والمساواة والعدالة والمصالحة الاجتماعية وتحقيق أهداف بناء الدولة القانونية .

ثانياً :. مشكلة الدراسة :. تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية قلب معادلة الأمن المتزعزع في العراق لتكون أسباب التردي الأمني وعلى رأسها العامل الاقتصادي سبيلاً لاستتباب الأمن ومنطلقاً لإقامة دولة القانون التي تتفق وطموحات الشعب العراقي الحر ولا تتقاطع مع أقطاب المجتمع الدولي.

ثالثاً :. فرضية الدراسة :ـ تفترض الدراسة إمكانية لعب العامل الاقتصادي دوراً مميزاً في تثبيت عرى الاستقرار الأمني ، وذلك بما لهذا العامل من اثر كبير في جميع العوامل الأخرى بحيث يستطيع أن يسهم مع تلك العوامل في إنضاج تجربة أمنية مستقرة تكون مثالاً يحتذى على مستوى العالم العربي.

رابعاً :ـ منهجية الدراسة :ـ سنعتمد في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي لعناصر مشكلة الدراسة والحلول المرجوة لها في ضوء التطورات الأمنية المتسارعة في الواقع العراقي وما ينتظر لها من مستقبل واعد.

خامساً :ـ هيكلية الدراسة :ـ سيتم تقسيم الدراسة على مبحثين نتناول في الأول منها الحديث عن العامل الاقتصادي كسبب للتراجع الأمني سواء عمل منفرداً أو مشتركاً مع بقية العوامل الأخرى ، فيما نخصص الثاني لتفصيل الدور الذي ينتظر من العامل

الاقتصادي أن يلعبه في سبيل الخروج من الوضع الأمني الهش وغير المستقر ، لنختم بأهم الاستنتاجات والتوصيات ، والله نسأل التوفيق والسداد.

تمهيد :. الواقع الأمني العراقي تصورات المشكلة والحل

إن كثيراً من المشكلات الأمنية والاقتصادية التي نعيشها اليوم قد تحدت مع من سبقنا أيضاً ، وليس أدل على ذلك من أن أصداء (آدم سميث) وخلفاؤه لا تزال تخاطبنا حتى اليوم ، هذا ولا ينكر في تأثر كل توجه اقتصادي بالسياسات الاقتصادية للحكومة والقرارات الخاصة بها والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الأمني محور حديثنا في هذا البحث.

ولكي نتمكن من استئصال المشاكل الأمنية من جذورها كان لابد لنا من وقفة تبحث في أسباب وسبل معالجة أثر العوامل الاقتصادية وتأثيرها سلباً وإيجاباً على الواقع الأمني في العراق.

إن عمالقة علم الاقتصاد وخلال المأتى عام ونيف الماضية قد اهتموا بالقضايا السياسية الحاسمة لزمانهم إلا أنهم لم يكونوا مجادلين عنيفين للبحث عن حلول لمشاكل ذلك الزمان وإنما كانوا رجالاً سعوا لإقناع معاصريهم في حكوماتهم آنذاك.

هذا ولا يجب أن يغفل عن البال أن علم الاقتصاد بمجمله لا تتوافر لديه الفرص الكافية لإجراء التجارب – كما هو الحال في العلوم التطبيقية –وعلى أساس ذلك كان لزاماً على من يحاول أن يوظف هذا العلم بعوامله المعروفة وسلطانه المتين أن يستخدم الملاحظة المنتظمة وتحليل الخبرة لرفض ما تعارف عليه في القديم ليجعل من العوامل الاقتصادية منظومة نظريات جديدة بيد القابضين على السلطة كيفما تكون

الأداة في بسط الاستقرار وتحقيق التنمية واستئصال الفقر حتى تستطيع أن تواكب التغيرات التي تطرأ على الواقع وعلى المجتمع.

مما تقدم يتجلى أننا أمام عملية استخلاص نتائج محددة بشأن التأثيرات المحتملة للعوامل الاقتصادية وأثرها على الواقع الأمني وخصوصاً أننا نسعى إلى حلولٍ آنية لمعالجة مشاكل على مستوى من الأهمية والمتمثلة بالتردي والتراجع الأمني إذ لا يرتجى من العامل الاقتصادي الفذ ذو العصا السحرية أن ينتظر عقوداً لوضع الحلول في محلها الصحيح.

فهل نحن أمام تجارب قديمة تصلح لمعالجة مشاكل اليوم لنعيد ماقاله السابقون من أن استنتاجات الماضي لمَا تزل صحيحة في البيئة المتغيرة اليوم؟

إن فكرة هذا البحث جاءت على إثر التطور والتغيير الذي حصل في العراق وتسارع الأحداث والتي كان لها الأثر البارز في تغيير الواقع الذي سار عليه العراق عقود طويلة ، لذا فقد استلزم ذلك كله آلية لتنظيم المسيرة في هذا البلد ولنجعل من قوة الاقتصاد المتعاظم المحور الذي يستلزم أن يكون المتكأ في ثبات عرى الاستقرار والأمان لا أن يكون من العامل الاقتصادي مردود سلبي وعامل هدمٍ للاستقرار الأمني.

إذن كان لزاماً أن يكون لهذا البلد الشأو الذي يليق به وأن تكون للقوة الاقتصادية التي ينعم بها مفتاحاً لاستقراره لذا وجب تطوير الأساليب المؤدية إلى تحقيق الأهداف المرسومة وفق جداول توضع مسبقاً لإنجاز المشاريع التنموية والوصول إلى التوزيع العادل للثروة حتى نصل إلى زرع بذور الولاء للعراق أولاً والحيلولة دون انفصام عرى الوحدة بين أبناء الشعب ، إذ أن السير عكس هذا التيار يزرع في النفوس بؤساً وعدم الثقة في القابضين على سدَة الحكم مما ينعكس بشكل

مباشر على واقعٍ يسوده الفوضى والجهل ، إذ لا يخفى على أحد اليوم مكنة الاقتصاد وجبروته المتعالي دواماً في تحقيق طموحات الشعوب خصوصاً بعد التغيرات التي طرأت على خارطة الدول والأقاليم بسبب الحروب والصراعات الدامية على إثر انهيار بعض الاقتصاديات وازدهار أخرى مما يكون دافعاً إلى محاولة الإصلاح أو التغيير عبر إعادة تنظيم وهيكلة الاقتصاد بما يرضي الحكام والمحكومين على حدٍ سواء.

وعليه واتساقاً مع هذه المقدمة يبقى التساؤل الذي يدور حوله محور بحثنا والذي مفاده ماهي الآثار التي يمكن للعامل الاقتصادي أن يعكسه على الواقع الأمني؟ والسؤال الآخر ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه العامل الاقتصادي للحؤول دون الوقوع في الفوضى أو القضاء عليها ؟ وسنحاول في المبحثين التاليين الإجابة عن ذلك .

المبحث الأول

أثر العوامل الاقتصادية في التراجع الأمني

يعد العامل الاقتصادي سر من أسرار الحياة والسكينة والتي من خلالها ترسم الفرحة على وجوه الشعوب إن لم يكن العامل الاقتصادي هو السر الوحيد.

فهل يمكن أن يعد هذا العامل العقبة الكؤود أمام انتشار الفوضى وعدم الاستقرار ، أم يعد الاقتصاد المفتاح ليحيل البلاد إلى دمار وخراب ، وهل لدينا الوقت الكافي لكي ننتظر ينوع ونضوج الثمار ، أم أن الزمن قد هزمنا وبالتالي نكون رهن التراجع والتخلف؟

يقول بعض الفقهاء[1] أن العقبة الرئيسية تتمثل في عامل الزمن رغم إننا نجزم أن تحقيق وثبات عرى الحياة الكريمة والاستقرار يتحقق بنضج المجتمع العراقي ، فهو صاحب الكلمة الفصل في بلوغ هذا البلد المبلغ الذي يؤهله في الوصول إلى مصافِ البلدان المستقرة.

إن العراق يعد من البلدان الغنية ويكاد يكون الفرد العراقي الأعلى دخلاً على مستوى العام إذ قارنا ثروة هذا البلد مع عدد سكانه[(2)] ، وإتساقاً مع مسلك البحث هذا سنتعرف على مدى تأثير العوامل الاقتصادية في الوضع الأمني المتردي في العراق عبر تقسيمه على ثلاثة مطالب نتناول في الأول أثر العامل الاقتصادي منفرداً على

[1]- نجوى أمين الفوّال : العرب الى أين ، بحث منشور في مركز دراسات الوحدة العربية ، س23 ، ع262 (كانون الأول – ديسمبر 2000) ص136 .

2- يصل مستوى دخل الفرد العراقي الى (3.306) دولار مقابل عدد سكانه الذي يقدر ب (32.8) مليون نسمة ، اذ حل العراق بالمرتبة (11) عربيا" للمزيد ينظر الرابط الاتي :-
www.diwan-news.com/.../1120-11.html تاريخ الزيارة 2014/9/15 .

الوضع الأمني اللا مستقر ، ومن ثم نعرج على بيان أثر العامل الاقتصادي مجتمعاً مع العوامل الأخرى كسبب للتراجع الأمني في مطلبٍ ثانٍ اما في الثالث فنتناول اثر النفقات العامة في ذلك قبل وبعد العام 2003 وكما يأتي :-

المطلب الأول

أثر العامل الاقتصادي منفرداً في التراجع الأمني

سيشهد عالمنا المعاصر صراعاً رهيباً من أجل السيطرة على موارد الثروة الاقتصادية لا سيما في دول العام النامي من خلال العولمة كإستراتيجية اقتصادية ، ومكافحة الإرهاب كخيار عسكري وأمني ، وبغية مواجهة هذه الحالة لابد من عكس المعادلة وتحقيق الأهداف السامية التي يسعى الاقتصاد إلى تحقيقها مثل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرفاهية.

لذا أضحى العامل الاقتصادي اللاعب الأوحد في الساحة فهو الذي سيستطيع أن يغير أرض الواقع أكثر من أي سلاح آخر.

إن العامل الاقتصادي وتنوع مصادره يعد من أهم فروع علم الجغرافية الاقتصادية ، فكيف يكون لهذا العامل من أثر على هشاشة الوضع الأمني من جهة أو استقراره من جهة أخرى. إن على العراق أن يفهم قواعد اللعبة ، فهل سيستمر النفط لأمد بعيد وسترتفع أسعاره؟ أم سيستمر هذا المورد الحيوي لأمد قريب وستذهب أسعاره في تصاعد؟ أم أنه سيستمر لأمد طويل وستتذبذب أسعاره؟ أم أنه سيستمر لأمد طويل وستتدنى أسعاره ؟ أم أنه سيستمر لأمد قريب وستتذبذب أسعاره ؟ أم أنه سيستمر لأمد قريب وستتدنى أسعاره؟ وعلى أية حال فإننا نرى أن المأزق الأكبر أو ((الكارثة))

أن صح التعبير تتمثل في انتفاء الحاجة إلى النفط الذي سيصبح ناضباً أو بحكم الناضب وحكم تطور تقني سريع يأتي بالبديل الأنسب[1].

المهم أن العراق يعد بلداً نفطياً بصدق الكلمة وبلداً ينعم بثروة معدنية لم ولن يطال منها الزمن على أسوء صوره إلا بالنزر اليسير فضلا" عن الثروة الزراعية والسياحية والمائية والممرات الجوية والبرية والتي تكاد تكون عصب الثروة في العالم ، فكيف لنا أن نجعل من هذه الثروة سداً منيعاً أمام الفوضى والانهيار ، إذ لا ينكر أن الوضع العراقي الأمني هش ومتأزم في أحيان ومحتقن في أحيان أخرى ، فهل سبب ذلك هو الغنى والترف والتكالب على موارد هذا البلد ؟ ليحظى كل من يسعى إلى زعزعة أمنه واستقراره بحصة الأسد! أم إننا نستطيع بهذا السلاح الاقتصادي أن نخلق بلداً يحتذى به في البلدان الأخرى.

نرى أن على القائمين على زمام الأمر في هذا البلد الثري بموارده أن يتداركوا أمرهم ومن خلال عملية بسيطة تتمثل في تغيير المسار ألإنفاقي الذي درجت عليه في الفترة الأخيرة ، وتقوم الحكومة بإعادة الإنفاق وتصحيحه وفقاً لأولويات مدروسة تمكنها من تحقيق بعض أوجه الإنفاق الجاري ، وخصوصاً ذلك الذي يقتطع قدراً كبيراً من الموارد أو يثقل الموارد بأعباء كبيرة مثل صفقات الأسلحة، وبعض العقود الكبيرة لمشاريع لا تدخل بالضرورة في سلم الأولويات.

---

[1]- د. أسامة عبدالرحمن:النفط واحتمالات المستقبل بين الترف النفطي والفقر المتوقع ، بحث منشور في محلية المستقبل العربي ، س23 ،ع259 (أيلول /2000) ، ص1906 .

إن العامل الاقتصادي أضحى عصب الحياة وربما يكون هناك تدني في أسعار النفط وانحسار موارده المالية[2] مع تفاقم مشكلة البطالة ، ومشكلة الصيانة للمرافق والخدمات والبنى التحتية ، وبالتالي عدم إمكانية فرض رسوم وضرائب في الوقت الذي تكون فيه زيادة الرواتب أمراً مكلفاً رغم أن هذه الزيادة قد تكون مطلوبة للإبقاء على استقرار القوة الشرائية في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

وأمام هذه المعادلة نمسي أمام نظرة تشاؤمية نرى مفتاحاً لها يكمن في التضحية بقدر كبير من المخصصات التي تقتطع من الموارد ، لان مثل هذه التضحية ضرورية ومطلوبة حفاظاً على السلم المجتمعي ، كذلك يقتضي الأمر تقليصاً كبيراً في العمالة الواردة خصوصاً تلك النسبة الكبيرة التي تقوم بأعمال خدمية ، وفي الوقت عينه إتاحة الفرصة للخريجين الباحثين عن فرص عمل من خلال إعادة تأهيلهم وفق برامج ذات نمط ومنهج وأسلوب وإدارة وتدريب نوعي مختلف عن البرامج المألوفة لكي توائم بين المهارات وفرص العمل ، وتعمل على إكساب الخريجين هذه المهارات التي لا بد أن تصب من خلال فرص العمل في قنوات إنتاجية ويقتضي ذلك بطبيعة الحال تغييراً نوعياً في بنية القطاع العام وكذلك القطاع الخاص ، إذ يجب أن يكون القطاع العام مطبقاً لمبدأ الكفاية والفاعلية والارتقاء بالأداء مع خفض للتكلفة ، إلا أنه يجب الأخذ بنظر الاعتبار أمام هذا التحليل الذي يتطلب الاستغناء عن عدد من الموظفين ، إلا أن ذلك يبدو مستبعداً في دول العالم الثالث طالما أن الدولة تتحمل عبئ المستبعدين ، أو تتحمل ردود الفعل ، أو تشتري ردود الفعل بمقابل مالي.

[2]- علي خليفة الكواري : نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 ، ص160-170 ..

وعلى هذا الأساس نرى أن التركيز على القطاع الخاص يفرض وجوده ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن رفع شعار تشبيع القطاع الخاص يستلزم أن لا يكون شعاراً شُيّد على خواء بقدر ماهو تغيير في بنية القطاع الخاص وتوجيهه وفق أولويات مدروسة تحقق غايات بعيدة المدى تصب في محصلة التنمية الفعلية.

أن العراق كبلد من بلدان العالم الثالث لن يستطيع الخروج من رحى العولمة في ظل تقلص دور الدولة أمام مظلة العولمة فأن لها بلا منازع صلاحية واختصاص رسم السياسات وتحديد الأولويات في إطار توجهي للتنمية الفعلية ، وأمام ذلك الأمر يتطلب من القطاع الخاص تضحية ، إذ ليس من الضروري الاستمرار على النهج الذي كان سائداً في اللهث وراء الكسب السريع والمضاربات المالية والعقارية ، وأعمال وكالات السمسرة بقدر ما هو استثمار جاد وتكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي بحيث تحقق دخلاً متنامياً يضاف إلى المصدر المتمثل في النفط ، ولكنه قادر على التوسع والاستمرار والزيادة أن نضب النفط أو أصبح في حكم الناضب.

وبذلك يضحى الأمر في العراق أمام قضية التنمية ليس لكونها مطلباً أو مطمحاً بقدر ماهي قضية وجود وبقاء ، إذ لا يمكن في الحال هذه الاعتماد على النفط إذ أن نضوب هذا المورد قريباً كان أو بعيداً يبقى كارثة[3] .

وبذلك على العراق حكومة وشعباً أن يدرك هذه الحقيقة إدراكاً واعياً وشاملاً ويتطلب ذلك قدراً من التضحية على الصعد كافة ، وذلك من خلال توجيه قدر مناسب من الموارد إلى تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي.

[3]- د. أسامة عبدالرحمن : قضايا وتحديات تنموية ، القاهرة ، دار الأزمنة ، 1992 ، ص61 .

هذا ولا ينكر أن العراق قد انفتح منذ عقود على المحيط الإقليمي وقام بإنشاء شركات إلا أن هناك كثير من هذه الشركات أما توقفت أو في حكم المتوقفة وكان من الممكن أن تحقق نجاحاً اقتصادياً وتجارياً ، فضلاً عن الفائدة الاستراتيجية في حال تحقيقها.[4]

وعلى أية حال يبقى السؤال الذي نواجه ماهو دور الاقتصاد في قلب معادلة الأمن المتردي وتحول البلد إلى مصافِ البلدان التي تنعم بالأمن والاستقرار ، وكيف يمكن أن نوفق بين الإرادتين الاقتصادية والسياسية؟

فهل القيام بتخفيض النفقات وتقليص المصاريف وتحسين الإرادة كافياً ؟

نعم من الممكن معالجة هذا المأزق من خلال إعادة النظر في القوانين الاقتصادية والسياسية والمالية ، أخذين بنظر الاعتبار الانخفاض الحقيقي الحاصل في أسعار النفط على المدى الطويل .

لكن هذا يتوجب معه تنويع مصادر الدخل والاقتصاد والتجارة التي طالما كثر الكلام فيها طوال العقود الماضية من دون جدوى ، كما يتطلب هذا الحل فتح المجال أمام القطاع الاقتصادي الأول في المنطقة – والذي سيفتح المجال بدوره لإستقبال الأموال من الخارج وفتح أبواب استثمارية جديدة مازالت مغلقة حتى الآن ، إلا أنه يجب أن لا يغفل عن الذهن أن هذه المقترحات تفترض في الوقت نفسه مناخاً سياسياً معيناً يتميز بالديمقراطية والمساءلة والشفافية والمحاسبة ، أسوةً ببقية أقطار العالم المتقدم وهذه جميعها تعد صمام الأمان لإعادة الحياة الكريمة للشعب العراقي ، ختاماً

[4]- وليد ضروري : النفط العربي على مشارف القرن الجديد ، بحث منشور في محلية المستقبل العربي ، س21 ، ع 241 ، آذار /1999 ، ص 133 .

نقول : لقد أصبح من الواضح أن الأزمة ليست في ضعف موارد هذا البلد بقدر ماهي سلامة وكيفية أنفاق ماتدره هذه الموارد في هذا البلد الثري ، وهذا أمراً يتجاوز القرار الاقتصادي ليصب في خانة الإرادة السياسية للمجتمع القابض على زمام الأمر وأسلوب الحكم وطريقة اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني

أثر العامل الاقتصادي مجتمعاً مع العوامل الأخرى للتراجع الأمني

وهنا نحن أمام مشكلة أساسية تضاف إلى هيكل الاقتصاد المتخلف تتمثل في تضافر عوامل أخرى تعد سبباً رئيساً في التراجع الأمني ينبغي العمل على تذليلها حتى نمضي في هذا البلد إلى بر الأمان.

وبذلك نكون أمام عقبات عدة استلزم الالتفاف حولها حتى نعي قواعد البناء من أجل ازدهار العراق على الصعد كافة ، إذن يجب أن نبتكر أساليب جديدة في السيطرة على المشاكل التي تضاف إلى المشكلة الأساسية والمتمثلة في الاقتصاد ، فالعوامل الأخرى كالقنوات الفضائية والإعلامية وثورة المعلوماتية المعاصرة والتي تكللت مساعيها بالنجاح في خلق طبقات جديدة من ((القابضين على السلطة)) لتجسيد ((لسياسات التقطيع)) والتي كانت ومازالت هي النمط الغالب في الإدارة السياسية لكن بثوب جديد فبدل الراع الأوحد نجد تعدد الرعاة فبرزت النخب الكارتونية والتي لا تهدف سوى السلطة والمال على حساب عموم الشعب تحت مسميات جديدة.

وهنا لابد للباحث عن حلول أمام هذه المشاكل أن يدلي دلوه في مسعاه لتحقيق الأهداف السامية والمرجوة منه والشاخصة في إيقاظ التفكير العلمي المدرك لدى كل

مختص ، فضلاً عن اللاعب الأكبر والذي يأتي بمساواة مع العامل الاقتصادي والمتمثل في ((تعميق روح المواطنة الصالحة)) ، وهذا لم يتم بالقوانين والتعليمات السائدة حالياً في العراق خاصة وفي الدول النامية بشكل عام.

إذ لا بد من إحداث نقلة إدارية جامعة متطورة يشع نورها إلى عموم المجتمع.[5]

وبذلك نعي أن هناك عوامل أخرى تلتحم تارة وتنفصل تارة أخرى عن العامل الاقتصادي في التحكم بالوضع الأمني وهنا تبرز عدة مستلزمات وجب مراعاتها للحيلولة دون انفصام عُرى الاستقرار والأمان مثل :-

1- وجود الرغبة في التغيير وتبلورها أولاً كرغبة وثانياً كقدرة ، وهي رغبة تتطور تدريجياً في وعي بضرورة التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المتخلف ، هذا وقد ارتبطت حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة – وهي تمثل ظاهرة من أهم ظواهر تطور المجتمع العالمي – هذه الحركات ارتبطت بوعي شعوب هذه البلدان بضرورة وإمكانية رفع مستواها المعيشي عن طريق تطوير مواردها البشرية وغير البشرية ، وهو أمرٌ لا يتأتى إلا بإحداث التغييرات السياسية والاجتماعية التي تزيل القوى المعرقلة للتطور (سواء أكانت قوى خارجية أم داخلية) ثم العمل على تهيئة شروط الإنتاج وبالتالي رفع مستوى المعيشة للغالبية إذا ارتبطت الزيادة في الإنتاج بتوزيع عادل للناتج[6] .

أن الرغبة في التغيير ترتبط إذن بوعي المجتمع العراقي بأن التغيير لابد وأن يكون جذرياً ، وأن هذا التغيير يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع

[5]- د. دنيا محمد حسن وفه : دور المواطن في مراقبة الجهاز الإداري في مصر ، دار النهضة العربية ، 2010 ، ص15 .

[6]- د. مجدي محمود شهاب : الاقتصاد المالي – نظرية مالية الدولة والسياسات المالية للنظام الرأسمالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص423 .

العراقي أولاً لكي يتمكن من القيام بالتغيير في هيكل الاقتصاد القومي – ولكن في أي اتجاه؟.

2- إن الإجابة على هذا السؤال لا تتضح إلا بمناقشة إستراتيجية التطور الاجتماعي والاقتصادي والتي يتعين إتباعها في مجتمع كالمجتمع العراقي0[7] هذه الإستراتيجية تعكس في الواقع المجتمع المراد الوصول إليه عن طريق تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي وقلب المعادلة في سبيل استخدام هذا الواقع في نشر الأمن وتثبيت عُرى الاستقرار.

ومن ثم فأن هذه الإستراتيجية تحدد المغزى الاجتماعي لسياسة التطوير الاقتصادي ، وفي وضع استثنائي كالعراق فأن مناقشة هذه الإستراتيجية لا يمكن تفعيلها إلا في رسم أطار عام يشير إلى الاتجاه الذي نؤمن بسلامته ، وذلك دون أن ننسى أن الأمر يتعلق باختيار يقوم به المجتمع على الصعيد السياسي ، واختيار يلزم اتخاذه جماعياً في واقع الحياة الاجتماعية.

والكلام عن إستراتيجية التطوير لا يمكن أن يكون محايداً من الناحية الاجتماعية ، وعليه نبادر بالقول بأن محاولتنا لرسم الإستراتيجية العامة للوصول بالمجتمع العراقي إلى جادة الحياة المنعمة بالأمن والاستقرار لم تأت ثمارها من دون تضافر عوامل عدة تسير جنبا" إلى جنب مع العامل الاقتصادي حتى تصل إلى الهدف المنشود.

[7]- في نقد استراتيجية النمو في البلدان المتخلفة بعد استقلالها السياسي ومناقشة الإستراتيجية البديلة ينظر :
La Strategie d Import – substation Strategie de Ciorssancedansla Subordin .La Strategie alternative du develoopement . Critique Socialiste .Paris .Decembre1973 .P40 .

إذن علينا أن نفهم المعادلة الاقتصادية وتأثرها بالعوامل الأخرى بشكل مختصر وسلس وعلى الخصوص فيما يتعلق بحقيقة ما يجري في العراق ، إذ لا يخفى على أحد كيف للعوامل الأخرى مثل عملية المصالحة الشاملة وبث روح الولاء للوطن وعملية التعليم التي تثور بصددها ضرورة البحث عن نمط جديد للتعليم يقوم على الخلفية الثقافية للمجتمع العراقي من حيث هدف التعليم وكيفية القيام به ومناهجه ، إذ يلزم أن نتذكر دوماً أن العملية التعليمية وصراع الحياة اليومية عملية واحدة لا تتجزأ ، أننا بحاجة إلى تغيير العقلية وخلق الشخصية الواعية الناقدة عن طريق إقرار نظام للقيم يكون نقيضاً للأفكار والقيم التي هي من خلق مجتمع اعتاد على نمطٍ واحد لا مجال لتغييره ، إذ يتعين أن يندمج التعليم بالعمل المنتج حتى تتبلور فكرة تتجه للبحث عن الإبداع في شتى المجالات.

وفي مجال الصحة مثلاً قد يكون من الأنسب ، إزاء القلة النسبية للموارد في المرحلة الأولى أن يعطي اهتمام خاص للطب الوقائي على نحوٍ يغير من الظروف التي تؤدي إلى ووجود الأمراض المستوطنة أما بالنسبة للطب العلاجي فيصح التساؤل عما إذا كان من الضروري الاستمرار في تكوين الأطباء على النحو الذي تعرفه المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وهنا نرى ضرورة أن يسهم الأطباء فعلاً في العملية الإنتاجية وإعطائهم نوع من التكوين لفترة تتراوح بين السنتين أو الثلاث سنوات تمكنهم من فحص ومعالجة الحالات التي لا تستلزم كثيراً من التخصص على أن يعيش هؤلاء مع المنتجين المباشرين ويسهمون معهم جزئياً في عملهم الانتاجي.

وفي مجال الإسكان يستلزم على قابض زمام الأمر في العراق تهيئة المساكن الملائمة للفئات الأفقر من السكان وفي المرحلة الثانية تثور ضرورة بناء

نوع جديد من التجمعات السكانية في مواقع الإنتاج على أن تبنى بواسطة المنتجين المباشرين أنفسهم مستخدمين أدوات بناء توجد في هذه المواقع ومتبعين سبلاً فنية يجيدون ممارستها[8] .

وبهذا نستطيع أن نجعل من عامل المسكن دافعاً في نفس كل مواطن من أجل العمل على ثبات الوضع واستقراره بل والوقوف بوجه من يحاول أن يبث الفوضى وللاستقرار في العراق.

أما فيما يتعلق بتوطين النشاطات الجديدة ، فأنه يمكن تبصره في ضوء الاعتبارات الآتية :-

- نوع الموارد الموجودة في المنطقة.
- ضرورة احترام الواقع الثقافي لسكان المنطقة.
- ضرورة وجود أحد أدنى من توليفة المنتجات.
- ضرورة أن تتوطن الخدمات بجانب المنتجين المباشرين.

أما فيما يتعلق بتوطين المشروعات الصناعية يمكن أن نميز بين مشروعات أساسية على الصعيد القومي العراقي ، ومشروعات أساسية على الصعيد الإقليمي ، على أن تتوطن المشروعات المنتجة للمواد الاستهلاكية بقدر الإمكان بالقرب ممن يقومون بأستهلاكها.

هذا ويتعين أن يراعي نمط التوطين بصفة خاصة الريف وعلى الأخص الفئات الأفقر من سكان المدن.

[8]- د. رفعت المحجوب : السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، 1959 ، ص78 .

هذا ويلزم أن لا تأخذ عملية التطور شكل التوسع الحضاري الذي يكثر الكلام عنه في مجال التحليل الإقليمي والذي يستمد مادته مما جرى ويجري في المجتمعات الرأسمالية في غرب أوربا ، إذ قد يكون من الأنسب أن نركز على تصنيع الريف وحتى على إمكانية الإنقاص من سكان المدن المتخمة في مرحلة تالية.

ذلك هو الإطار العام لإستراتيجية التطوير والتحام العامل الاقتصادي مع العوامل الأخرى بغية النهوض بالواقع العراقي إلى الشفاء العاجل[9] .

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها تطور هذه الإستراتيجية أنها تتحدد وفقاً لمعايير اجتماعية تأخذ في الاعتبار حياة المنتجين المباشرين وليس وفقاً لمعيار الربح النقدي ، بعبارة أخرى هذه الإستراتيجية تتحدد وفقاً لنظام القيم يختلف عن نظام القيم الذي يسود في التنظيم الاجتماعي الذي أنتج التخلف بالنسبة لمجتمعات كالمجتمع العراقي.

إن تحقيق كل ذلك يتم إذن عن طريق إحداث تغيرات هيكلية تنعكس اقتصادياً في تغيير هيكل الجهاز الإنتاجي عن طريق تراكم وسائل الإنتاج في مشروعات الإنتاج المختلفة من أجل ذلك يصبح الهدف الوسيط هو بعينه مدخرات الجماعة في العراق وتوجيهها للاستثمار من النواحي التي تحقق لنا الهيكل الاقتصادي القادر على قلب المعادلة والنهوض بالواقع العراقي للأمام وبالتالي فإن المصدر لكل تراكم هو الفائض الاقتصادي الذي تنتجه الجماعة.

[9]- د. جلال أحمد أمين : مبادئ التحليل الاقتصادي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1967 ، ص133 .

المطلب الثالث

النفقات العامة في العراق قبل وبعد العام 2003

مما لا شك فيه ونحن بصدد الحديث عن التداعيات الامنية وانعكاس العامل الاقتصادي عليها كان لزاماً ان نتناول بشيء من التوضيح ابواب الانفاق العام في العراق قبل وبعد العام 2003 في نقطتين اثنين نستعرضهما في التفصيل الآتي:-

أولاً:- النفقات العامة قبل العام 2003:

ان اولى المشكلات مابعد العام 2003 امام الحكومة العراقية هي مشكلة توزيع النفقات العامة بشكل عادل، فالقضية الابرز والاهم هي كيفية توزيع هذه النفقات وهذه المسألة تمثل اكبر التحديات بعد عام 2003 ، اذ تشير المصادر ان النظام السابق قد استخدم واردات الشعب العراقي بشكل غير متوازن طيلة مدة حكمه.

فقد انصب الاهتمام سابقاً وتركز الاهتمام على الحروب ومعاناة حصار أقتصادي دام لأكثر من عقد ساد الفقر ونقص الخدمات في البلاد وهذا ما يضع الحكومة العراقية الحالية امام تحديات في كيفية توزيع هذه الثروات بشكل يرضي جميع الجهات الجغرافية والقبلية[10].

فقد استغل النظام العراقي السابق موارد البلاد استغلالاً سلبيا، فالشعب العراقي كان جاهلاً لكيفية انفاق موارده الهائلة فلا توجد آنذاك شفافية او مراقبة من قبل اجهزة مختصة رقابية كانت ام تشريعية.

[10]- للمزيد ينظر للرابط الالكتروني: www.alayam.com

ان الموازنة العامة في العهد السابق كانت غير معروفة ويجهل الفرد العراقي كم مقدار دخله القومي ، فالثروة الطائلة كانت مستغلة من قبل النظام كأداة دبلوماسية وسياسية في التعامل مع المحيط الذي كان يعيش فيه فالنفقات العامة كانت توزع بشكل فردي ومزاجي، اذ ان المال العام كان سلاحاً مهماً جداً في البقاء في الحكم والاستفراد بالسلطة وفي شراء الذمم ومعاقبة من لا ولاء له للنظام.[11]

لقد كانت النسبة الكبيرة من النفقات المتزايدة دواماً نقدية كانت ام عينية تذهب اما لأغراض غير منتجة او لمشاريع لا تأتي بإيراد او تلك التي امست رهينة للطموحات "السوقية " العسكرية.[12]

ثانيا:- النفقات العامة في العراق بعد العام 2003:

ان المتتبع للموازنات العامة في العراق واوجه الانفاق بعد العام 2003 يجد فيها نوعاً من الثراء الذي يعكس صورة وواقع ثراء هذا البلد الغني بموارده كافة.

هذا وتشكل رواتب موظفي الدولة نحو 75% من الموازنة العامة للدولة أيضاً ، وهذه الموازنة الضخمة تأتي بعد ان تمكن العراق من العودة الى المستوى المطلوب من انتاجه النفطي وبواقع اكثر من 4ملايين برميل في اليوم الواحد، اذ

[11]- للمزيد ينظر للرابط الالكتروني: www.algazeera.net\portal\pages\f59a16af-e51e-4eac-bd53-367acbc2a3c3

[12]- للمزيد ينظر للرابط الالكتروني-www. Al-hakawati.net\arabic\civilizations\raedindaxa4.asp:

تجاوز النمو الاقتصادي في العراق 8.8% في العام 2014 مدفوعاً بتحسن الانتاج النفطي[13].

هذا ويرى الكثير من الناس تفاؤلاً في ان يتغلب العراق حكومة وشعباً على مشاكلة الاقتصادية والاجتماعية وينهض بأبنائه الى المستوى المطلوب، وحري بالإشارة ان الاستاذ هيكنز قد ختم بحثه عن العراق في دراسته القيمة عن التنمية الاقتصادية بقوله:(اذ امكن النهوض بالعراق الى مرحلة النمو الاقتصادي المطرد فأن هناك املاً كبيراً لأي بلد اخر من بلدان العالم[14].

وبذلك نرى ان المستقبل امام هذا البلد المعطاء زاهر للنهوض بواقعه الامني والاجتماعي والاقتصادي نظرا للإمكانيات الهائلة التي يملكها هذا البلد، اذ ان العراق وحسب ما اشارت إليه ونشرته كبريات الصحف العالمية ووكالات الانباء من ان العراق سيفوق بموارده النفطية كل ما سبق الكشف عنه في الشرق الاوسط مثل السعودية والكويت وايران فضلاً عن فنزويلا[15].

وامام هذه المعطيات يستلزم وضع تخطيط سليم للمشاريع المنتجة، ويقتضي جراء ذلك وضع نظام مناسب للاستيراد يضمن توازناً عادلاً بين استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية المنتجة ،وعلى اية حال كلنا امل في الحكومة العراقية الحالية في القدرة على النهوض بهذا البلد ولنجاح ذلك يستلزم على الحكومة العراقية الاخذ بعين الاعتبار ان من مظاهر الاقتصاد العراقي والتي لايمكن تجاهلها وجود ميل للتضخم ،فضلاً عن ارتفاع معدل المصاريف والاسعار

13- ينظر تقرير صندوق النقد الدولي.
14- Economic development,b.higgins p.37
15- Economist,march19,1960:libyaon boom

في الاقتصاد القومي والاثر المباشر والذي يسببه هذا الارتفاع اذ ان مستوى الاسعار وتكاليف المعيشة يظهران ان الانتاج لن يجار الارتفاع في النفقات والدخل النقدي .

المبحث الثاني

دور العوامل الاقتصادية في الخروج من الوضع الأمني غير المستقر

لا يخفى على أحد أن التحام وتفاعل العوامل الاقتصادية واستغلالها بشكل صحيح يمكن أن يحقق قاعدة اجتماعية متماسكة تعتمد على المشاركة الفعلية ، ، فضلاً عن تحقيق قاعدة سياسية لها استقلالية القرار ضمن إطار المشاركة الفعلية وبالتالي نتمكن من تحقيق قاعدة تقنية قادرة على التطور المتلاحق المعتمد على الذات0

إن العوامل الاقتصادية مثل شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع ، فضلاً عن التصنيع تلعب دوراً هاماً في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي ذو المردود الايجابي على الواقع الأمني ، فعندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنماط الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي العراقي ، هذا ويحدث التصنيع في الواقع تغييراً هائلاً ليس فقط في الثروة والدخل القومي وإنما أيضاً في عقلية المواطن العراقي إذ تضحى قيمة الوقت والثقة بالنفس ذات أهمية لا مراء فيها ، هذا وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا ، إذ أن للعوامل الاقتصادية قصب السبق في التعجيل بسرعة التغيير على أرض الواقع سلباً وإيجاباً ، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغيير بمعزل عن

العوامل الأخرى وهذا عكس ما نادت به الماركسية من أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية هي المتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية[16].

من ذلك نستطيع أن نستخلص أن العامل الاقتصادي ذو أهمية كبرى في التعجيل بالتغيير الاجتماعي سلباً وإيجاباً وبالأخص إذا كانت لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي ، حيث أن التغيير الذي سيحدث بفعل العامل الاقتصادي يستلزم بالضرورة مراعاة قيم وثقافة المجتمع العراقي.

إن العوامل الاقتصادية هي العوامل الحاسمة في التغيير فقد وضع العلماء نظرية في تطور المجتمعات مفادها أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الصفة العامة بأسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية.

هذا وتشير الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية [17]، إلا أن ذلك لا يعني إنكار ما للعوامل الاقتصادية الأخرى من تأثير على قلب معادلة الأمن والاستقرار في العراق إلى الأحسن فضلاً عن العوامل الأخرى والمتمثلة في العامل الداخلي مثل طبيعة النظام السياسي.

لقد تزايد الاهتمام بالعامل الاقتصادي وقد جاء هذا كنتيجة لكثرة المشكلات الأمنية الاجتماعية والاعتقاد بأن هذه المعضلات كانت نتيجة لقرارات خاطئة أُتخذت في الماضي ، وقد بدأ هذا الاهتمام من الوعي بأن مستقبل الشعوب لا

[16]- جهينة سلطان سيف العبسي : التحديث في المجتمع المعاصر ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، الكويت ، 1979 ، ص23 .
[17]- عبدالله الرشدان : علم اجتماع التربية ، دار الشروق ، عمان ، 1999 ، ص274 .

يجوز أن يترك بالصدفة ، بل أن الشعوب يمكن ومن حقها أن تختار مستقبلها ، ولعل هذا هو الذي دفع البعض إلى النظر في المستقبل بعدّه مشكلة اجتماعية ترتبط أيما ارتباط بالعامل الاقتصادي.

إن الانفجار السكاني وسباق التسلح والتلوث والتعصب العنصري يمكن أن يأتي بمشكلات متزايدة وهذه المشكلات يمكن أن تتفاقم وتستمر ويصبح التحكم فيها والتغلب عليها أمراً بعيد المنال في هذه الحالة ، وفي هذه الحال يصبح المستقبل العراقي مشكلة بصدق الكلمة أو بعبارة أخرى قضية من القضايا التي يجب أن تؤخذ على محمل الجدّ .

إذن نحن أمام موضوعان أساسيان يقعان في أولوية اهتمام القابضين على زمام الأمر في العراق :

الأمر الأول: ضرورة التكيف مع المتغيرات التقنية والاقتصادية من أجل تقليص النفقات وتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة للشعب العراقي.

الأمر الثاني: ضرورة منح الاهتمام الأكبر والأولوية العالية لشؤون المجتمع العراقي ومتطلبات النهوض به أمنياً .

ومن هنا يجب تحريك الطبقات الوسطى والدنيا اجتماعياً حتى لا يُستأثر بالسلطة من قبل النخبة الحاكمة وتضحى الثروة والوظائف بأيديهم ، فإن أردنا حلاً لمشكلة التردي الأمني في العراق بفعل العصى السحرية – الاقتصاد – فلا يمكن لنا اللجوء إلى اليد الخفية – الاقتصاد الحر – التي نادى بها آدم سميث بل يقتضي الاهتمام أولاً وأخيراً بالأسرة العراقية ، إذ أن بناء قاعدة راسخة في جذور الشعب أساسها الولاء للوطن لا يمكن أن تتأتى بدون الأسرة ، فالأسرة تعد أهم مكونات

الطلب الكلي فقد أوضح كينز – بإيجاز متقن – موقفه من الدور المناسب للحكومة فهي عنده ((عليها أن لا تتدخل في نشاطات يمارسها الأفراد بالفعل ، ولكن تتدخل في النشاطات التي لم يمارسها أحد في الوقت الحالي))[18] مثل تطوير عمالة كاملة عن طريق زيادة الاستهلاك والاستثمار إذ أن ذلك له انعكاس مباشر على واقع الدول المتأخرة أمنياً.

يتضح لنا مما تقدم أن المشكلة الأساسية التي يثيرها العامل الاقتصادي على الوضع الأمني الهش تتمثل في هيكل الاقتصاد المتخلف ، إذ أن المشكلة التي تفرض نفسها هي مشكلة التخلف الاقتصادي ، ونقصد بذلك تخلف الشروط اللازمة لتحقيق معدل نمو اقتصادي سريع يتم عن طريق تغيير هيكل الاقتصاد القومي ، بعبارة أدق تخلف شروط الإنتاج المتجدد على نطاقٍ متسع استناداً إلى قلة وسائل الإنتاج الموجودة تحت تصرف الجماعة ، إذن فالمشكلات التي يفرضها هذا الهيكل تتعلق بالضرورة بتطوير الاقتصاد القومي وذلك لإحداث تغيير هيكلي وذلك بعد التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يراد تغييره في العراق وهذا بدوره يستلزم الآتي :

1- وجود الرغبة في التغيير وتبلورها أولاً كرغبة وثانياً كقدرة ، وهي رغبة تتبلور تدريجياً في وعي بضرورة التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي ، وهذا بدوره مرتبط بالوعي بأن التغيير لا بد أن يكون جذرياً وأن هذا التغيير يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع العراقي كيما يتمكن من الوصول إلى التغيير في هيكل الاقتصاد القومي.

---

[18]- Milton Friedmn,Essays in Positive Economics (Chicago : University Of Chicago Press,1966,P.132 .

2- الاهتمام بإستراتيجية التطور الاجتماعي والاقتصادي التي يتعين على المجتمع العراقي إتباعها وهذه الإستراتيجية تعكس في الواقع صورة المجتمع العراقي المراد الوصول إليها عن طريق هذا التغيير ، ومن ثم فهي تحدد المغزى الاجتماعي لسياسة التطوير الاقتصادي وفي هذا الإطار يستلزم رسم إطار عام يشير إلى الاتجاه الذي نؤمن بسلامته دون أن ننسى أن الأمر يتعلق باختيار يقوم به المجتمع العراقي على الصعيد السياسي ، اختيار يلزم اتخاذه جماعياً في واقع الحياة الاجتماعية ، وعليه فهذه الإستراتيجية تحددها معايير اجتماعية تأخذ في الاعتبار حياة المجتمع العراقي بكل صوره وتفاصيله وفسيفسائه.

الخاتمة

قال بورتاليس في بيانه الافتتاحي لمشروع القانون المدني الفرنسي الجديد:- أن القانون ينمو ويشب مع المجتمع بعبارة أدق هو لا يصنع وحيثما عجز القانون عن تنظيم المجتمع نهض المجتمع بنفسه ليجد لنفسه الحلول.

ها نحن أمام علاقتين مترابطتين لا يمكن الاستغناء عن أي منهما من أجل النهوض بالواقع الأمني العراقي المتردي إلا وهما الاقتصاد والمجتمع ، وعلى هذا الأساس سنضمن خاتمة بحثنا بأهم الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي :

أولاً : الاستنتاجات

1- أن الاقتصاد بعوامله المعروفة يعد حجر الزاوية في حل مشاكل العصر أياً كان نوعها.
2- هناك تلازم حتمي وثيق بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ينماز فيها العامل الاقتصادي بقوته في قلب المعادلة الأمنية على أرض الواقع لصالح تحقيق الاستقرار المنشود في العراق.
3- إن للسياسة المالية دورٌ لا ينكر في تعبئة الفائض الاقتصادي في الاقتصاديات المتخلفة.
4- إن فلسفة بناء الدولة الحديثة بمؤسساتها المختلفة تعتمد بالأساس على الوعي بضرورة الانتقال من المرحلة القديمة إلى المرحلة التي تتبنى الليونة والمرونة والشفافية في التعامل من أجل إعادة بناء المجتمع .

5- إن المعالجة السريعة للأزمات الأمنية ربما تولد مشاكل أخرى أكثر تعقيداً حيث يعرف عن المجتمع العراقي أنه مجتمع سريع الانفعال لذا ينبغي معالجة مشاكله بتروي وسكينة .

6- إن منطق القوة لم يكتب له النصر لذا كان لزاماً اللجوء إلى المصالحة الوطنية الشاملة وإشراك فئات المجتمع العراقي كافة في إدارة الحكم.

ثانياً : التوصيات

1- على الحكومة العراقية دعوة الأعراق المتصارعة كافة إلى الانغماس في الحياة الاجتماعية النظيفة من المبالغة والتطرف ،إذ أن تبني هذه الفكرة يجعل من الفرد العراقي يفكر مراراً بماهية العمل الذي يقوم به والدوافع التي ينخرط في وحل الجريمة بحق شعبه.

2- على القابضين على أمر العراق أن يزرعوا في نفوس مجتمعهم أن الدولة العراقية ملك لجميع العراقيين وأنهم يتفهمون معاناة شعبهم اليومية.

3- وضع تشريعات تضمن النهوض بالمجتمع العراقي وتبدأ بالعمل على تقدم المجتمع ومن ثم الانتقال إلى تطويره لتحقيق النمو الاجتماعي للوصول إلى التنمية الاجتماعية الشاملة.

4- ربط عوامل الازدهار الاقتصادي برقي المجتمع وتطوره وعدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل أحادي الجانب .

5- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وذلك بعدِه من متطلبات المجتمعات المنعمة بالازدهار والنمو والتحرر من المشاكل الاجتماعية المستشرية والمرتبطة بالحالة الاقتصادية مثل البطالة .

6- واخـرا" يقتضـي لزامـا" وضـع تشـريعات اقتصـادية سـليمة مدروسـة تـنهض بالقطاعات كافة لتكون خير عون ورديف يتكئ عليه في بناء الاقتصاد القومي الملبي لاحتياجات المواطن .

المصادر

أولاً :. المصادر باللغة العربية

أ. الكتب

1- د. أسامة عبد الرحمن : قضايا وتحديات تنموية ، القاهرة ، دار الأزمنة ، 1992.

2- د. جلال أحمد أمين : مبادئ التحليل الاقتصادي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1967.

3- جهينة سلطان سيف العبسي : التحديث في المجتمع المعاصر ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، الكويت ، 1979 .

4. د. دنيا محمد حسن وفه : دور المواطن في مراقبة الجهاز الإداري في مصر ، دار النهضة العربية ، 2010 .

5ـ د. رفعت المحجوب : السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، 1959 .

6ـ علي خليفة الكواري : نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 .

7. عبدالله الرشدان : علم اجتماع التربية ، دار الشروق ، عمان ، 1999 .

8. د. مجدي محمود شهاب : الاقتصاد المالي – نظرية مالية الدولة والسياسات المالية للنظام الرأسمالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 .

ب . البحوث والدراسات

1- د. أسامة عبد الرحمن: النفط واحتمالات المستقبل بين الترف النفطي والفقر المتوقع ، بحث منشور في محلية المستقبل العربي ، س23 ،ع259 (أيلول /2000).

2. نجوى أمين الفوّال : العرب الى أين ، بحث منشور في مركز دراسات الوحدة العربية ، س23 ، ع262 (كانون الأول – ديسمبر 2000) .

3. وليد ضروري : النفط العربي على مشارف القرن الجديد ، بحث منشور في محلية المستقبل العربي ، س21 ، ع 241 ، آذار /1999 .

جـ . المصادر من الانترنت

1- www.alayam.com

2- www.algazeera.net\portal\pages\f59a16af-e51e-4eac-bd53-367acbc2a3c3

3: www. Al-hakawati.net\arabic\civilizations\raedindaxa4.asp

ثانياً :. المصادر الأجنبية

1-La Strategie d Import – substation Strategie de Ciorssancedansla Subordin .La Strategie alternative du develoopement . Critique Socialiste .Paris .Decembre 1973.

2-Milton Friedmn,Essays in Positive Economics (Chicago : University Of Chicago Press,1966.

3-Economic development,b.higgins.

4-Economist,march19,1960:libyaon boom.

الملخص

لم يعد خافيا" على احد في عالم اليوم اثر السياسات المالية والاقتصادية التي تتبناها الحكومات في انقاذ البلد وانتشاله من حافة الهاوية والمستنقع الفاسد اذ اننا وجدنا في العامل السياسي من قبل القابضين على السلطة في توجيه العملية المالية والاقتصادية خير سبيل للوصل الى الغاية التي يرمي المشرع والحاكم والمواطن العيش في كنفها .

فالأسباب التي تساعد على عملية تشويه الاقتصاد لاشك في عدها خير رديف ومساعد على انتشار انشطة الاقتصاد غير المنتظم فأرتفاع معدلات البطالة وزيادة مستوى العبء الضريبي بشكل مبالغ فيه يعدان من الاسباب المشوهة للاقتصاد ، وأذ يعد الاقتصاد غير المنتظم بمثابة القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار بسبب اثارها الاقتصادية الخطيرة والمدمرة للدورة الاقتصادية في الاقتصاد القومي.

وفي هذا الاطار وجدنا في تبني سياسة مالية واقتصادية تقوم على اساس النهوض بالمجتمع من جهة والاهتمام بالأسرة من جهة اخرى ، خير عون في أحداث التغيير المنشود والذي يسعى الى أيجاد الحلول والمعالجات للمشاكل كافة. من هذا المنطلق ونظرا" لما يعيشه العراق اليوم بحثنا في هذه الدراسة الاصول والقواعد التي من خلالها يمكن ان تنهض بهذا البلد المعطاء وبذلك اقترحنا من خلال هذه الدراسة بلورة فكره رأينا من خلالها السبيل القويم للنهوض بالبلد الى بر الامان .

Abstract

It is no secret, "the one in today's world, the impact of the financial and economic policies adopted by the government to save the country and bail him out from the edge of the abyss and swamp corrupt as we have found in the political factor by Aldan power in the financial and economic process, directing the best way to connect to the purpose for which throws the legislature and the Governor and citizen living in her dependents.

The reasons that help the economy distort the process is no doubt promise good companion and assistant to the spread of activities of non-regular economy Rising unemployment and increase the level of tax burden in an exaggerated manner are among the reasons for distorting the economy, and is the economy is regular as the ticking bomb explosive because of the serious and devastating economic effects the economic cycle in the national economy.

In this context, we found in the adoption of financial and economic policy is based on the advancement of society on the one hand and the concern for the family on the other hand, the best support in the events of the desired change and which seeks to find solutions and treatments for all problems. From this perspective, and given the "what, in Iraq today discussed in this study the rules and practices by which they can promote that this generous country, and so we have proposed in this study crystallization thought we saw through the right way for the advancement of the country to safety.